

يحظر نشر أي مواد أو معلومات قبل الساعة 10.00 بتوقيت وسط أوروبا من يوم 26 تشرين أول/أكتوبر 2010



عدم التسامح مطلقاً مع الفساد على قمة أولويات الإستجابة للأزمات العالمية

برلين، 26 تشرين أول/أكتوبر 2010 – على الرغم من قيام الحكومات المختلفة حول العالم بتخصيص مبالغ مالية ضخمة لمعالجة مشاكل العالم الأكثر إلحاحاً، والتي تتفاوت ما بين عدم استقرار الأسواق المالية إلى التغيرات المناخية والفقر، إلا أن مشكلة الفساد تبقى العقبة التي تقف حائلاً أمام إحراز كثير من التقدم اللازم وفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010 والصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إذ يشكل هذا المؤشر، الذي يتم إصداره في هذا اليوم، مقياساً لمستوى الفساد الذي تم إدراكه في القطاع العام المحلي.

ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010، فإن حوالي ثلاثة أرباع الدول المدرجة على المؤشر، والبالغ عددها 178 دولة حول العالم، قد أحرزت مجموعاً من النقاط يقل عن خمسة، على مقياس للنقاط يتراوح ما بين 0 (ويدل على وجود مستوى كبير من الفساد) و 10 (ويدل على مستويات منخفضة من الفساد)، مما يشير إلى وجود مشكلة فساد حقيقية.

وتقول هوغيت لايبيل، رئيسة منظمة الشفافية الدولية "أن هذه النتائج تشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحاكمية في جميع أنحاء العالم. ومع وجود سبل المعيشة في كثير من بلدان العالم على المحك، فلا بد أن تعمل حكومات تلك الدول على بترجمة أقوالها حول القضايا المتعلقة بالتزامها بمكافحة الفساد والشفافية والمساءلة إلى أفعال. ويعتبر الحكم الرشيد جزءاً أساسياً من حل المشاكل والتحديات التي تواجهها حكومات العالم اليوم والمتعلقة بالسياسة العالمية".

ومن أجل العمل على التطرق إلى جميع هذه التحديات والمشكلات ومعالجتها برمتها، فلا بد للحكومات أن تعمل على إدماج التدابير المتخذة لمكافحة الفساد في جميع المناحي، بدءاً من الاستجابة للأزمة المالية والتغيرات المناخية ووصولاً إلى التزامات المجتمع الدولي باجتماعات الفقر والقضاء عليه. ولهذا السبب، تدعو منظمة الشفافية الدولية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل أكثر صرامة، لا سيما أن تلك الاتفاقية هي المبادرة العالمية الوحيدة التي تشمل وجود إطار عمل من أجل وضع حد للفساد والقضاء عليه.

وكما قالت لايبيل فإن "السماح باستمرار الفساد يعدّ أمراً غير مقبول؛ إذ تستمر معاناة العديد من الفقراء والضعفاء حول العالم بسبب التبعات المترتبة على استمرار ذلك الفساد. ولا بد لنا أن نشهد إنفاذاً أكبر للقوانين والقواعد الموجودة. كما ينبغي أن لا يكون هناك أي مكان يتيح للفاستدين أو لأموالهم الاختباء فيه".

يحظر نشر أي مواد أو معلومات قبل الساعة 10.00 بتوقيت وسط أوروبا من يوم 26 تشرين أول/أكتوبر 2010

مؤشر مدركات الفساد للعام 2010: النتائج

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010، فقد احتلت كل من الدنمارك، ونيوزيلاندا وسنغافورة المراتب الأولى نظراً لتحقيقها مجموعاً من النقاط بلغ 9.3. في حين استمرت الحكومات التي تتسم بغياب الاستقرار، والتي غالباً ما كانت من ذوي التاريخ بوجود صراع، بالسيطرة على المراتب الدنيا على مؤشر مدركات الفساد. فقد حصلت كل من أفغانستان وميانمار على المرتبة قبل الأخيرة بمجموع من النقاط يعادل 1.4 في حين احتلت الصومال المرتبة الأخيرة بمجموع من النقاط يعادل 1.1.

وفي حين تبقى مسوحات المصدر للدول الأفراد هي ذاتها، وحيث يوجد تأييد من قبل أكثر من نصف تلك المصادر، إلا أنه من الممكن التأكيد على وجود تغييرات حقيقية في المدارك. فباستخدام هذه المعايير، يصبح من الممكن إحراز تقدم من حيث مجموع النقاط التي أحرزتها كل من بوتان، وتشيلي، وإكوادور، وجمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة، وغامبيا، وهايتي، وجمايكا، والكويت وقطر خلال العام 2010 مقارنة بتلك التي أحرزتها ذات الدول خلال العام 2009. وبشكل مماثل، فقد سجلت كل من جمهورية التشيك، واليونان، والمجر، وإيطاليا، ومدغشقر، والنيجر والولايات المتحدة تراجعاً في عدد النقاط التي حققتها في العام 2010 مقارنة مع تلك التي أحرزتها خلال العام 2009.

الانتهيار المالي

وبين الدول التي حققت تراجعاً من حيث عدد النقاط التي أحرزتها على المؤشر، يلاحظ وجود بعض الدول التي تعتبر الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية والتي عززها وجود أوجه قصور في مجالي الشفافية والنزاهة. أما من بين الدول التي أظهرت تحسناً على المؤشر، فإن الغياب العام لدول منظمة التعاون والتنمية يؤكد على واقع ضرورة قيام جميع الدول بالعمل على تعزيز آليات الحكم الرشيد الخاصة بها.

ووفقاً لتقييم منظمة الشفافية الدولية لست وثلاثين دولة من الدول الصناعية التي تعتبر طرفاً في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية لمناهضة الرشوة، والتي تحظر ارتشاء المسؤولين الأجانب، فإنه يتم الكشف عن 20 دولة من حيث إظهار القليل من أو غياب إنفاذ القوانين، مما يبعث بإشارة خاطئة حول التزامات تلك الدول المتعلقة بكبح الممارسات الفاسدة. وفي حين لا يزال الفساد يقض مضاجع الدول النامية، الأمر الذي يعرقل جهود تلك الدول من أجل بناء وتعزيز مؤسساتها، وحماية حقوق الإنسان وتحسين سبل المعيشة فيها، إلا أن التدفقات الدولية للفساد ما تزال تعتبر كبيرة.

"ومرّة أخرى، تدل نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام الحالي على أن الفساد لا زال يشكل مشكلة عالمية يتحتم التطرق إليها ومعالجتها ضمن سياسات الإصلاح العالمية. ومن الجدير بالثناء أن مجموعة الدول العشرين، وخلال سعيها إلى تحقيق الإصلاح المالي، قد أبدت، قبيل انعقاد قممتها خلال شهر تشرين ثاني/نوفمبر في سيؤول، التزاماً قوية فيما يخص الشفافية والنزاهة"، تقول لابليل. "إلا أنه لا بد من تسريع وتيرة عملية الإصلاح بحد ذاتها."

وتدعو منظمة الشفافية الدولية مجموعة الدول العشرين إلى منح المزيد من صلاحيات الإشراف الحكومي والشفافية العامة في جميع التدابير التي تتخذها تلك الدول من أجل العمل على تقليل المخاطر النظامية وفرص ظهور الفساد والاحتتيال في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص.

ولعل الرسالة هنا واضحة: تعد الشفافية والمساءلة مسألتين هامتين وحاسمتين لاسترجاع الثقة وكبح جماح تيار الفساد المستشري حول العالم. ومن دون الشفافية والنزاهة، فستكون الكثير من حلول السياسة العالمية لعدد من الأزمات العالمية على المحك.

#

إن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني بارزة وريادية في مجال محافحة الفساد

يحظر نشر أي مواد أو معلومات قبل الساعة 10.00 بتوقيت وسط أوروبا من يوم 26 تشرين أول/أكتوبر 2010

ملاحظة من المحررين: إن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب، يعتمد على 13 مسحاً مختلفاً من مسوح الخبراء والأعمال. وقد تم تنفيذ مسوح المصدر الخاصة بمؤشر مدركات الفساد للعام 2010 خلال الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني/يناير 2009 وأيلول/سبتمبر 2010.

جهة الاتصال الإعلامية

ديبورا وايز أنغر

هاتف: +49 30 34 38 20 662

أو +49 30 34 38 20 666

بريد إلكتروني: press@transparency.org